الأمم المتحدة

A/68/512

الجمعية العامة

Distr.: General
8 October 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١١٥ (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئيس الجمعية العامة، ويشرفها أن تشير إلى طلب المملكة المتحدة الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، في الانتخابات المقرر عقدها في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في نيويورك.

وتطلب البعثة الدائمة للمملكة المتحدة إلى مكتب رئيس الجمعية العامة أن يعمل على نشر هذه المذكرة ومرفقها المعنون ”التعهدات والالتزامات الطوعية للمملكة المتحدة في مجال حقوق الإنسان لعام ٢٠١٣“ باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة.

161013 161013 13-50513 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

التعهدات والالتزامات الطوعية للمملكة المتحدة في مجال حقوق الإنسان لعام ٢٠١٣

١ - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

لقد حددنا النهج الذي نتبعه، استنادا إلى مبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تفعيل طاقاتهم الكامنة ومن أداء دورهم كاملا في المجتمع.

ونحن نلتزم بإعمال الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حتى تصبح واقعا حيا، وذلك من خلال سياساتنا وممارساتنا التي تدعمها مجموعة كبيرة من التشريعات، من بينها قانون المساواة لعام ٢٠١٠.

٢ - حقوق الطفل

تحمي المملكة المتحدة الأطفال من خلال مجموعة كبيرة من التشريعات تشمل مبادئ اتفاقية حقوق الطفل. وتهيئ هذه القوانين إطارا فعالا على الصعيد الوطني لدعم إحراز نواتج إيجابية لفائدة الأطفال. وقد عيّنا مفوضين معنيين بالأطفال والشباب في جميع أنحاء المملكة المتحدة.

وسنزيد كذلك من تركيزنا على الأطفال وأسرهم، من خلال توفير الدعم والحماية المستمرين حتى يبدأ جميع الأطفال حياتهم على أفضل نحو ويتسنى لهم تفعيل طاقاتهم الكامنة.

٣ - حقوق المرأة

تفتخر المملكة المتحدة بأنها في الطليعة من حيث النهوض بالمساواة بين الجنسين على الصعيد المحلي من خلال تشريعاتنا الشاملة في مجال المساواة والتزامنا باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد جعلنا أيضا مراعاة النساء والفتيات جزءا لا يتجزأ من أعمالنا الإنمائية الدولية من خلال تنفيذ ''الرؤية الاستراتيجية للفتيات والنساء'' التي نتوخاها في هذا الصدد.

ونحن نتعهد بالعمل على الصعيد الدولي لزيادة عدد النساء اللواتي يتبوأن مناصب صنع القرار، ولتأخير سن الحمل الأول، والحد من معدل الوفيات النفاسية، وزيادة الرفاه الاقتصادي للنساء وإمكانية لجوئهن إلى العدالة.

٤ - التمييز ضد الأقليات

تلتزم المملكة المتحدة بالتصدي لجميع أشكال التمييز، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الأقليات. وقد صاغت المملكة المتحدة خطة عمل وطنية لمعالجة أسباب جرائم الكراهية. وسنواصل في المحافل المتعددة الأطراف التعريف بالتشريعات المعمول بها لدينا.

أما في المملكة المتحدة، فسنتصدى للمواقف المتجذرة، ونشجع على التدخل المبكر، ونبني ثقة الضحايا حتى يقوموا بالإبلاغ، وسنعمل مع الشركاء لتحسين سبل التصدي عمليا لجرائم الكراهية، بما في ذلك التعامل مع الجناة على نحو رادع. وسنشجع الممارسات الجيدة بشأن التعامل مع جرائم الكراهية وتحسين قاعدة الأدلة، حتى يتسنى تركيز الموارد حيثما توجد حاجة إليها.

٥ - حرية التعبير

إن المملكة المتحدة من أشد المؤيدين لحرية التعبير، في مجالات من بينها الإنترنت، وهي تشجع هذه الحرية بوصفها أحد العناصر الأساسية في عملنا في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد الدولي. ونحن ندعم ولاية المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، كما أيدنا داخل مجلس حقوق الإنسان أول قرار مشترك بين الأقاليم يصدر بشأن حرية التعبير على الإنترنت.

وسنرفع صوتنا تأييدا لحرية التعبير وسنشجع البلدان على الوفاء بالتزاماتها الدولية بما يتوافق مع معايير الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، سندين أي شكل من أشكال العنف المرتبط بالإعراب عن الآراء. وسننتظر في هذا السياق تقديم المسؤولين عن أعمال العنف إلى العدالة.

٦ - حرية الدين أو المعتقد

تندرج حماية الحق في حرية الدين أو المعتقد وتعزيزه ضمن الأولويات الرئيسية لحقوق الإنسان في المملكة المتحدة، حيث إنه أحد الحقوق الأساسية التي يرتكز عليها الكثير من حقوق الإنسان الأخرى. وحيثما تكون حرية الدين مهددة، تكون عادة الحريات الأخرى مقيدة أيضا.

ونحن نلتزم بالعمل بفعالية أكبر مع الشركاء الدوليين ومع المجتمع المدني والزعماء الدينيين لتعزيز الوعي بضرورة زيادة تقبل وفهم أتباع الديانات المختلفة لبعضهم البعض، ولدعم الحرية الدينية للأشخاص من جميع الأديان أو ممن لا دين لهم.

٧ - الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

لقد أدينا دورا رئيسيا في وضع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان واعتمادها. وعقدنا مؤتمرا دوليا بشأن المبادئ التوجيهية بالتعاون مع الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وبمشاركة منه. ونحن من أوائل الحكومات التي عملت على وضع استراتيجية وطنية تنص على أن الحكومة تنتظر من شركات المملكة المتحدة أن تحترم حقوق الإنسان أينما عملت. وخصصت المملكة المتحدة مبلغ ٧٥٠ ٠٠٠ جنيه استرليني في عام ٢٠١٢ لمشاريع تعمل في الخارج، لأغراض التوعية بالمبادئ التوجيهية وكفالة تنفيذها.

وسنعزز اتباع المبادئ التوجيهية دوليا على نطاق واسع، كما سنقدم الدعم للفريق العامل.

٨ - منع العنف الجنسي في حالات التراع

مازلنا على التزامنا بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ووضعنا خطة عمل وطنية تبعا لذلك. وفي عام ٢٠١٢، أسهمنا بمبلغ مليون جنيه استرليني لدعم مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع.

وأطلقنا مبادرة لمنع العنف الجنسي نعتزم من خلالها تعزيز الجهود الدولية وجهود التنسيق المبذولة بشأن هذه المسألة في حالات التراع وما بعده. وسنعمل عن كثب مع الشركاء من الأمم المتحدة ومجموعة الثمانية في إطار سعينا للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب ودعم الناجين.

٩ - منع العنف ضد النساء والفتيات

تعكف المملكة المتحدة على توسيع نطاق عملها البرنامجي بدرجة كبيرة، بالإضافة إلى بناء قاعدة الأدلة العالمية بشأن الإجراءات التي تصلح للتصدي للعنف المرتكب ضد النساء والفتيات. وتقدم المملكة المتحدة حاليا مبلغ ١٣,٢٥ مليون جنيه استرليني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. والمملكة المتحدة لديها برامج جارية في مجال مكافحة العنف ضد النساء والفتيات في ٢٠ بلدا ناميا، ونحن نعمل في ٢٢ بلدا إضافيا، من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجتمع المدني.

ونحن نتعهد بالعمل على الاضطلاع بالبحوث وأنشطة الابتكار التي تركز على مجالات الوقاية من العنف ومكافحة العنف المترلي ومنع العنف ضد النساء والفتيات في حالات التراع وحالات الأزمات الإنسانية.

١٠ - منع التعذيب

نحن نعمل على مكافحة التعذيب أينما وجد: فالمملكة المتحدة كانت من أوائل الدول التي صدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وسنشجع على التصديق على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري، ونساعد الحكومات الأخرى على حظر التعذيب ومنعه.

١١ - التصدي لمشكلة الرق المعاصر

نحن نلتزم بالتصدي للأشكال المعاصرة للرق. وقد صدقت المملكة المتحدة على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر، ووقعت على توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الاتجار بالبشر لإظهار التزامنا بمكافحة هذه الجريمة الشنعاء.

واتخذنا إجراءات على الصعيدين الوطني والعالمي، وسنواصل تشجيع الحكومات الأخرى والمجتمع الدولي على وقف الرق المعاصر والاتجار بالبشر.

١٢ - العمل بفعالية في إطار النظام الدولي لحقوق الإنسان

نحن نلتزم بترسيخ نظام دولي قوي وفعال لحقوق الإنسان. ونعتقد أن نظام الأمم المتحدة المستقل للهيئات المعنية برصد حالة تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان (هيئات رصد المعاهدات) نظامٌ ضروري لحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

وسنواصل تسمية مرشحين لعضوية هيئات رصد المعاهدات بناء على عملية اختيار مفتوحة وشفافة لتحديد الخبراء. وسنتعاون مع القائمين على الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ونتخذ ما يلزم من خطوات لتحسين معدل ردنا على رسائلهم. وسندعم استقلالية وعمل المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومكتبها.

١٣ - إنجاح الاستعراض الدوري الشامل

نحن نلتزم بإنجاح آلية الاستعراض الدوري الشامل. فقيمة ذلك الاستعراض إنما تكمن في طابعه العالمي وروحه البناءة وتكامله مع الإجراءات الأخرى، ونحن عازمون على التمسك بهذه المبادئ الأساسية.

وسنعمل على ضمان الترسيخ التام لعملية الاستعراض الدوري الشامل، ونتعهد بتقديم ما لا يزيد عن توصيتين واضحتين مركزتين يمكن تنفيذهما إلى كل دولة عضو من أعضاء الأمم المتحدة. ونحن نرى أن عملية الاستعراض هي عملية مستمرة، ومن هذا المنطلق، نلتزم بتقديم تقرير في منتصف المدة عن التقدم المحرز بشأن جميع التوصيات التي نتلقاها. ونتعهد أيضا بمساعدة الدول الأخرى عن طريق إطلاعها على خبراتنا، وتقديم المشورة والدعم عند الطلب.

١٤ - التصدي لأزمات حقوق الإنسان

نحن نرى أن مجلس حقوق الإنسان عليه أن يتصدى للحالات المثيرة للقلق من جهة حقوق الإنسان - أينما كانت ومتى ما وقعت. وسنراعي ما يقرره مجلس حقوق الإنسان للتصدي للمشكلة وفقا لخطورة الحالة على أرض الواقع، بطريقة محايدة وغير انتقائية، وسنراعي أي عوامل أخرى، من قبيل ما إذا كانت هيئات الأمم المتحدة قد وجهت نداء للعمل في هذا الشأن، وما إذا كانت الحالة بالفعل قيد النظر البناء من قِبَل مجلس حقوق الإنسان، وما إذا كان هناك تعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

ونحن نتعهد بالتصدي لأي حالات أو أزمات في مجال حقوق الإنسان، سواء عن طريق تقديم الدعم والحوار أو عن طريق التدقيق المتعمق، بحسب الاحتياجات الخاصة بكل حالة.

١٥ - تعميم مراعاة حقوق الإنسان على نطاق الأمم المتحدة

يؤدي مجلس حقوق الإنسان دورا فريدا في إطار منظومة الأمم المتحدة. إلا أن ركائز الأمم المتحدة، المتمثلة في التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان هي، باتفاق أعضاء الأمم المتحدة، ركائز مترابطة وتعزز إحداها الأخرى.

ونحن نلتزم بتعزيز حقوق الإنسان في إطار ركائز التنمية والسلام والأمن الخاصة بالأمم المتحدة. ويشمل ذلك ضمان اطلاع مجلس الأمن على المعلومات اللازمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان للاستناد إليها في اتخاذ قراراته.